

رقم القضية في المحكمة الإدارية ٩٢٤ لعام ١٤٤٠ هـ

رقم القضية في محكمة الاستئناف الإدارية ٧٩٧٣ لعام ١٤٤١ هـ

تاريخ الجلسة ٢٧/٦/١٤٤٢ هـ

المُوْضُوعَاتُ

خدمة مدنية - قرارات وظيفية - حسم من راتب - استرداد مبلغ مصروف

بالخطأ - إجراءات تحصيل ديون الدولة - عيب مخالفة النظم واللوائح - تعريف

دين الدولة - تعريف المدين - قرار مستمر الأثر.

مطالبة المدعي إلغاء قرار المدعي عليها المتضمن الحسم من مرتبه الشهري جراء

صرف مبلغ له عن طريق الخطأ - تضمن النظام أن تحصيل ديون الدولة يكون وفق

إجراءات محددة وعن طريق السلطة القضائية - الثابت عدم اتخاذ المدعي عليها

الإجراءات النظامية لاسترداد المبلغ المصروف للمدعي عن طريق الخطأ، وذلك

بالمخالفة للنظام - تعيب القرار محل الدعوى بعيب مخالفة النظم واللوائح - أثر

ذلك: إلغاء القرار.

مُسْتَنْدُ الْحُكْمِ

المادة (١٤، ١٢، ١) من نظام إيرادات الدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م) ٦٨/٢٠١٤.

وتاريخ ١٨/١١/١٤٢١ هـ.



تحصل وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار هذا الحكم في أن المدعى تقدم بصحيفة دعوى لهذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٤٤٠هـ حاصلها: أنه تم ابعائه للدراسة في الخارج لمدة ثلاثة سنوات ونصف تقريباً، وأن المدعى عليها قد أودعت مبالغ عن طريق الخطأ في حسابه طيلة هذه الفترة، وأن المدعى عليها قامت بإصدار قرار حسم مبلغ وقدره (٤,٣٥٤) أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ريالاً من راتبه الشهري، وختم صحيفة الدعوى بطلب الحكم بإلغاء قرار الحسم. وبقيد هذه الدعوى قضية، نظرتها الدائرة على النحو المبين في محاضر ضبط جلساتها، وبتاريخ ٢٠١٤٤٠هـ تقدم المدعى بطلب عاجل يطلب فيه وقف تنفيذ قرار المدعى عليها لحين الفصل في أصل الدعوى. وبجلسة ١٢/٢٠١٤٤٠هـ نظرت الدائرة طلب المدعى العاجل وحكمت بوقف تنفيذ قرار المدعى عليها. وبجلسة ١٦/١٠٠١٤٤٠هـ أحال المدعى على ما ورد في صحيفة دعواه، حاصراً طلبه بإلغاء قرار المدعى عليها القاضي بحسم مبلغ من مرتبه الشهري. وبجلسة ٥/١٤٤١هـ قدم المدعى مذكرة حاصلها: أن إدارة الشؤون الصحية لم تقم بتطبيق النظام طوال مدة ابعائه التي امتدت لقرابة ثلاثة سنوات ونصف. وأضاف أن معاملته مرت على جميع القنوات الرسمية والإدارات والجهات المعنية، وختم مذكرته بطلب إلغاء قرار المدعى عليها. وبجلسة ٤/١٤٤١هـ سالت الدائرة ممثل المدعى عليها عن مدى اتخاذ المدعى عليها الإجراءات المنصوص عليها

في نظام إيرادات الدولة؟ فطلب أجالاً للرد. وبجلسه هذا اليوم قدم ممثل المدعى عليها مذكرة يتضمنها عدم اتخاذ المدعى عليها للإجراءات المنصوص عليها في نظام إيرادات الدولة. وعرض ذلك على المدعى، قرر اكتفاءه، كما قرر ذلك ممثل المدعى عليها؛ لذا قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، وأصدرت حكمها مبنياً على التالي.

الأسباب

تأسيساً على ما تقدم، وبعد دراسة القضية، وبما أن المدعى يهدف من دعوه إلى طلب الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها رقم (...) وتاريخ ١٤٤٠/٢/١٢ هـ المتضمن الحسم من راتبه مبلغاً وقدره (٣٢٥، ٤) أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ريالاً؛ ومن ثم فإن الدعوى تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية وفقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨) في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ لأنها من دعاوى إلغاء القرارات الإدارية، كما أنها تدخل في اختصاص المحكمة مكانياً طبقاً للمادة الثانية من نظام المراقبات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣/م) في ١٤٢٥/١/٢٢ هـ، كما تدخل في اختصاص الدائرة وفقاً لقرارات وقواعد الإحالة والتوزيع المنظمة لذلك. أما عن قبول الدعوى، فإنه لما كان القرار المتظلم منه قراراً إيجابياً متجدداً مستمراً؛ فإن ميعاد الطعن عليه يظل متجدداً، فتكون الدعوى حينئذ قد استوفت سائر أوضاعها الشكلية، وتبعاً لذلك تكون مقبولة شكلاً. وأما عن



موضوع الدعوى، فإن حقيقة دعوى المدعي تتمثل في إلغاء قرار المدعي عليها رقم (...) وتاريخ ١٤٤٠/٣/١٢ المتضمن الحسم من راتبه مبلغاً قدره (٤,٣٣٥) أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ريالاً. وبما أن المادة الثالثة عشرة من نظام إيرادات الدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٨) وتاريخ ١٤٢١/١١/١٨ هـ نصت على أن: "كل من تأخر عن أداء الدين المستحق عليه للدولة في الموعد المحدد، تشعره الجهة كتابياً بوجوب تأديته خلال (٣٠) ثلاثة يوم عمل من تاريخ الإشعار"، كما نصت المادة الرابعة عشرة من ذات النظام على أنه: "إذا لم يسد الدين المدين المستحق عليه خلال المدة المشار إليها في المادة الثالثة عشرة، فينذر نهائياً بالتسديد خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل، فإن انقضت هذه المدة ولم يسد الدين الواجب عليه وجب على الجهة اتخاذ الإجراءات الالزمة أمام المحكمة المختصة للحجز على أمواله في حدود الدين الذي عليه"، وبما أن النظام ذاته عرف الدين في مادته الأولى بأنه: "كل مال مستحق للدولة"، كما عرفت المدين بأنه: "كل شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية في ذمته مال للدولة"، وبما أن المدعي عليها لم تثبت قيامها باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام إيرادات الدولة؛ وعليه يتضح أن ما قامت به المدعي عليها من حسم مبلغ قدره (٤,٣٣٥) أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ريالاً من راتب المدعي الشهري لاسترجاع ما تم صرفه للمدعي عن طريق الخطأ مخالف للطريقة النظمية الصحيحة للمطالبة بالدين المستحق، إذ إنه لا يصح معالجة الخطأ بخطأ آخر؛ وعليه فإن القرار يُعد معيناً بعيب مخالفه النظم

واللوائح؛ الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى إلغاء قرار المدعى عليها.

لذلك حكمت الدائرة: بإلغاء قرار المدعى عليها المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الباحة رقم (...) وتاريخ ١٤٤٠/٣/١٢ المتضمن حسم مبلغ قدره (٤,٣٥٤) أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ريالاً من مرتب (...) الشهري.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مَحْكَمَةُ الْاسْتِئْنَافُ

حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء.

